الاقتصادية الصباح
العدد 1820 - السنة السادسة
الخميس 26 جمادى الأولى 1435 - الموافق 27 مارس 2014
Thursday 27 March 2014 - No.1820 - 6th Year

البدء بتوزيع الأرباح النقدية لـ «كوت فود» 2 إبريل

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة مجموعة كوت الغذائية «كوت فود» افادته بانه سوف يتم البدء بتوزيع الارباح النقدية بواقع 30 في المئة للمساهمين المسجلين بتاريخ الجمعية العامة المنعقدة في 25-3-2014 وذلك لدى الشركة الكويتية للمقاصة - برج احمد اعتبارا من يوم الاربعاء الموافق 2-4-2014.

لتسجل 499.5 مليون دينار

«بيتك»: ارتفاع قيمة التداولات العقارية 51 في المئة خلال فبراير الماضي

قال تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» شهدت التداولات العقارية خلال شهر فبراير 2014 ارتفاعا ملحوظا مدفوعة بنشاط تداولات العقارات الاستثمارية، إذ سجلت إجمالي التداولات ارتفاعا نسبته 51 في المئة بنحو 169 مليون دينار لتسجل ما قيمته 499.5 مليون دينار خلال فبراير 2014 مقارنة بنحو 330.5 مليون دينار في يناير 2014، بينما كانت التداولات العقارية قد شهدت نموا سنويا واضحا بالمقارنة بشهر فبراير 2013 بأكثر من الضعف ،وبما نسبته 109 في المئة بزيادة بلغت نحو 260 مليون دينار مقارنة بشهر يناير من عام 2013 والبالغ قيمته نحو 239 مليون دينار.

وأضاف قد بلغ متوسط عدد أيام التداول الفعلي 17 يوما خلال شهر فبراير عام 2014 مقارنة بعدد 18 يوما في يناير 2014 وهو ما انعكس في شكل ارتفاع ملحوظ لمتوسط التداول اليومي إلى نحو 29.4 مليون دينار خلال فبراير 2014 مقارنة بحوالي 13.3 مليون دينار خلال يناير 2013.

وتابع جاء النشاط الملحوظ في إجمالي قيمة التداولات العقارية برغم انخفاض قيمة التداول على السكن الخاص بنسبة طفيفة، في حين حققت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية نشاطا واضحا مرتفعة بنسبة 134 في المئة خلال فبراير 2014، بينما تراجعت قيمة التداولات التجارية بنسبة ملحوظة قدرها 74 في المئة في حين قفزت قيمة التداولات على عقار المخازن والمعارض والحرفي خلال فبراير 2014 مسجلة قيمة تداولات ملحوظة، بينما لم تشهد التداولات على الشريط الساحلي نشاط يذكر خلال فبراير 2014.

وبين فيما يخص توزيع التداولات العقارية الإجمالية وفقا للعقود والوكالات خلال فبراير 2014 فقد شهدت تداولات العقود تراجعا بلغ نحو 45 مليون دينار محققة انخفاضا نسبته 14.2 في المئة عن إجمالي قيمة تداولات العقود خلال شهر يناير من العام 2014 حيث سجلت قيمتها حوالي 270.7 مليون دينار في فبراير 2014 مقارنة بنحو 315.7 مليون دينار في شهر يناير 2014.

بينما حققت التداولات العقارية الإجمالية بالوكالات نشاطا ملحوظا خلال شهر فبراير 2014 مرتفعة بنحو 214 مليون دينار بنشاط ملحوظ مسجلة حوالي 228.8 مليون دينار مقارنة بنحو 14.8 مليون دينار سجلت في يناير من عام 2014.

وتراجعت تداولات السكن الخاص في نسبة مساهمتها في قيمة إجمالي التداولات العقارية حيث جاءت في المرتبة الثانية لشهر فبراير 2014 لتشكل نسبة قدرها 29 في المئة من إجمالي قيمة التداولات خلال فبراير 2014.

في حين ارتفعت حصة العقارات الاستثمارية بشكل ملحوظ متقدمة إلى المرتبة الأولى وبحصة لم يشهدها السوق من قبل، ومساهمة بنسبة 67 في المئة في فبراير 2014 ومقارنة بحصتها التي جاءت في المرتبة الثانية بنحو 43 في المئة خلال فبراير 2013.

وتراجعت مساهمة التداولات العقارية التجارية لتشكل ما نسبته 2 في المئة من إجمالي قيمة التداولات في فبراير 2014 مقارنة بنحو 10 في المئة من قيمة إجمالي تداولات يناير 2014.

كذلك ساهمت التداولات العقارات الحرفية والمخازن بنسبة طفيفة خلال فبراير 2014 قدرها 2 في المئة من إجمالي قيمة التداولات مقارنة بنسبة واحد في المائة من قيمة التداولات العقارية في يناير 2014.

بنما لم تسجل العقارات على الشريط الساحلي أي تداولات خلال فبراير مقارنة بحصتها التي شكلت حوالي 3 في المئة من إجمالي قيمة التداولات العقارية خلال يناير 2014.

وأدى ارتفاع إجمالي قيمة التداولات العقارية بنحو 51 في المئة مع انخفاض إجمالي عدد التداولات العقارية بنسبة قدرها 16 في المئة إلى ارتفاع ملحوظ في مؤشر متوسط قيمة إجمالي الصفقة العقارية مقارنة بشهر يناير 2014، مسجلة حوالي 968 ألف دينار بارتفاع حاد نسبته 81 في المئة بمقدار 433 ألف دينار في فبراير بينما سجلت متوسطا قدره 535 ألف دينار في يناير 2014.

وسجل إجمالي عدد الصفقات المتداولة نحو 516 صفقة خلال شهر فبراير 2014 «486 صفقة عقود، 30 صفقة وكالات» منخفضة بنسبة بلغت 16.53 في المئة بعدد 102 صفقة مقارنة بعددها الذي وصل إلى 618 صفقة سجلت خلال يناير 2014.

واستحوذت محافظة الأحمدي وحدها على 36 في المئة من عدد التداولات العقارية بعدد 183 صفقة خلال شهر فبراير مقارنة بنسبة استحواذ بلغت 41 في المئة من عدد التداولات العقارية بعدد 252 صفقة في يناير 2014.

بينما حافظت محافظة مبارك الكبير على المرتبة الثانية بعدد صفقات وصل إلى 123 صفقة وبنحو 23.8 في المئة في فبراير مقارنة بعدد صفقات بلغ 153 صفقة بحصة قدرها 25 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المتداولة كانت محافظة حولي في المرتبة الثالثة بعدد صفقات بلغ 80 صفقة وبحصة قدرها 16 في المئة في فبراير 2014 مقارنة بعدد صفقات قدره 74 صفقة وبحصة نسبتها 12 في المئة في يناير 2014.

وجاءت محافظة الفروانية بعدد صفقات بلغ 85 صفقة بنحو 11 في المئة مقارنة بعدد صفقات بلغ 74 صفقة وبحصة 12 في المئة من إجمالي الصفقات في يناير 2014.

واحتلت محافظة العاصمة المرتبة الخامسة بعدد 42 صفقة وبحصة 8 في المئة من إجمالي عدد الصفقات في فبراير مقارنة بما حققته من صفقات في يناير 2014 بلغت 36 صفقة وبحصة قدرها 6 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المتداولة.

بينما جاءت محافظة الجهراء في المرتبة السادسة بعدد تداولات بلغ 30 صفقة وبحصة نسبتها 6 في المئة ، مقارنة بعدد صفقات قدره 29 صفقة بحصة 5 في المئة من إجمالي عدد تداولات شهر يناير 2014.

السكن الخاص

شهدت قيمة التداولات العقارية على السكن الخاص انخفاضا طفيفا خلال فبراير 2014 مسجلة نحو 146.2 مليون دينار «سجل حوالي 137.1 مليون دينار للعقود، ونحو 9.2 مليون دينار للوكالات» متراجعة بحوالي 103 آلاف دينار عن قيمة التداولات في شهر يناير 2014 والبالغة حوالي 146.4 مليون دينار «سجل حوالي 134 مليون دينار للعقود، ونحو 12.4 مليون دينار للوكالات»، بينما سجلت زيادة سنوية ملحوظة نسبتها 28 في المئة بقيمة بلغت حوالي 32 مليون دينار مقارنة بقيمتها البالغة 114 مليون دينار في فبراير 2013.

حيث شهدت تداولات عقود السكن الخاص تحسنا محدودا بنسبة 2 في المئة بقيمة بلغت حوالي 3 ملايين دينار خلال فبراير 2014 دينار عنها في يناير 2014 والبالغة نحو 134 مليون دينار. بينما تراجعت قيمة تداولات الوكالات بنحو 3.4 ملايين دينار وبنسبة ملحوظة بلغت 26 في المئة في شهر فبراير الذي سجل حوالي 9 مليون دينار مقارنة بنحو 12.4 مليون دينار سجلت خلال يناير 2014.

وحققت التداولات العقارية للسكن الخاص ارتفاعا ملموسا فيما يخص متوسط قيمة الصفقة خلال فبراير 2014 برغم الانخفاض الطفيف لقيمة التداولات مع الانخفاض الملموس لعدد الصفقات في شهر فبراير بنسبة 10.6 في المئة ، فقد شهد متوسط قيمة الصفقة الواحدة لعقار السكن الخاص ارتفاعا ملحوظا ليسجل حوالي 405 ألف دينار محققا ارتفاعا نسبته 12 في المئة بقيمة بلغت 43 ألف دينار في فبراير 2014 مقارنة بمتوسط قيمته حوالي 362 ألف دينار في شهر يناير 2014. في حين ارتفع متوسط قيمة الصفقة على أساس سنوي بنسبة بلغت 50 في المئة .

أما فيما يتعلق بعدد التداولات، فقد سجلت التداولات العقارية للسكن الخاص 361 صفقة «منها 344 صفقة عقود و 17 صفقة وكالات» خلال فبراير عام 2014 محققة انخفاض قدره 43 صفقه بنسبة انخفاض ملموسة بلغت 10.6 في المئة مقارنة بعدد صفقات بلغ 404 صفقات «منها 365 صفقة عقود و 39 صفقة وكالات» خلال يناير 2014.

وقد تصدرت محافظة مبارك الكبير للمرة الثانية في العام الحالي تداولات السكن الخاص حيث سجلت عدد 116 صفقة وبحصة وصلت إلى 32 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المتداولة للسكن الخاص حيث تركز عدد التداولات في مناطق أبو فطيرة والفنيطيس، ثم جاءت محافظة الأحمدي بعدد صفقات بلغ 106 صفقة وبحصة وصلت إلى 29 في المئة من إجمالي عدد التداولات العقارية للسكن الخاص حيث تركزت التداولات في منطقة صباح الأحمد البحرية ومنطقة الخيران.

بينما جاءت في المرتبة الثالثة محافظة حولي بعدد صفقات بلغ 51 صفقة في شهر فبراير وبحصة قدرها 14 في المئة حيث تركزت التداولات في مناطق الجابرية والرميثية وسلوى خلال فبراير 2014.

العقارات الاستثمارية

ارتفعت التداولات العقارية الاستثمارية خلال شهر فبراير 2014 بشكل لافت للنظر لقيمة ، مسجلة حوالي 335.7 مليون دينار «بلغت تداولات العقود نحو 120 مليون دينار وسجلت الوكالات نحو 215.7 مليون دينار» محققة ارتفاعا ملحوظا بنحو 192 مليون دينار حيث بلغت نحو 135 في المئة مقارنة بقيمة بلغت حوالي 143 مليون دينار «بلغت تداولات العقود نحو 141 مليون دينار وسجلت الوكالات نحو 2.5 مليون دينار» في يناير 2014.

فيما تراجعت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية بالعقود بشكل ملحوظ إلى نحو 120 مليون دينار في فبراير 2014 مسجلة انخفاضا بنسبه قدرها 14 في المئة بنحو 20 مليون دينار مقارنة بقيمتها التي كانت قد سجلت حوالي 120 مليون دينار خلال يناير 2014.

وقد جاء هذا النشاط لقيمة التداولات الاستثمارية مدفوعا بارتفاع في قيمتها المسجلة بالوكالات لتحقق حوالي 215.7 في فبراير 2014 مليون دينار بارتفاع بنحو 213.2 مليون دينار وبنسبة ملحوظة مقارنة بقيمة قدرها حوالي 2.4 مليون دينار سجلت في يناير 2014.

وشهد متوسط قيمة الصفقة الواحدة للعقارات الاستثمارية خلال فبراير 2014 ارتفاعا واضحا، فقد سجل نحو 2.3 مليون دينار خلال فبراير 2014 بارتفاع حاد نسبته 219 في المئة بقيمة وصلت إلى 1.57 مليون دينار مقارنة بقيمتها التي كانت قد سجلت نحو 721 ألف دينار خلال يناير 2014.

وفيما يتعلق بعدد التداولات العقارية الاستثمارية فقد سجلت 146 صفقة في فبراير « 134 صفقة عقود و12 صفقة وكالات» حيث انخفضت بشكل ملموس بنسبة بلغت 26.6 في المئة وبنحو 53 صفقات عن تداولات يناير 2014 التي سجلت 299 صفقة.

تطور قيمة التداولات

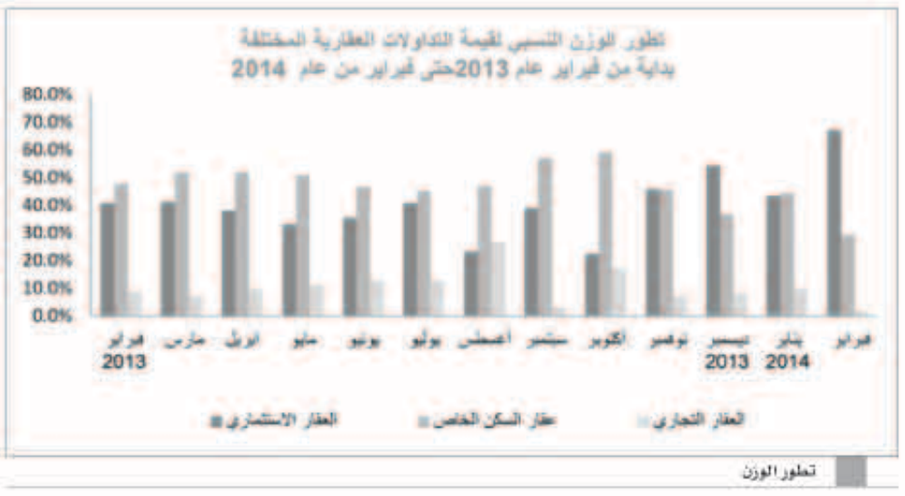

تطور الوزن

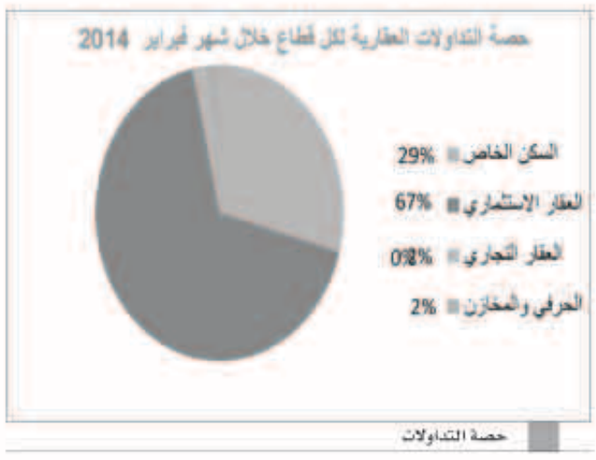

حصة التداولات

تطور متوسط قيمة الصفقة

عدد الصفقات

«عقارات المخازن» ارتفعت بنحو 8.5 ملايين دينار

شهدت قيمة التداولات على المخازن والعقارات الحرفية ارتفاعا واضحا خلال فبراير 2014 بحوالي 8.5 ملايين دينار مسجلة نحو 9 ملايين دينار «حوالي 5 ملايين دينار سجلت في تداولات العقود، وحوالي 4 مليون دينار سجلتها تداولات الوكالات» خلال فبراير 2014، مقارنة بقيمة تداولات محدودة سجلت نحو 450 ألف دينار جاءت أيضا كلها من العقود خلال يناير 2014.

ارتفعت عدد تداولات العقارات الحرفية والمخازن حيث سجل عدد 6 صفقات «سجلت 5 صفقات بالعقود وواحدة بالوكالات كانت جميعها في محافظة الفروانية» مقارنة بتداولات شهر يناير 2014 البالغة عدد 3 صفقات «سجلت جميعها بالعقود في محافظة الفروانية»، مضاعفة عددها خلال شهر فبراير بنسبة بلغت حوالي 50 في المئة وبمقدار 3 صفقات عن عدد تداولات شهر يناير 2014.

خلال الفترة من 2 إلى 5 إبريل المقبل في «الريجينسي»

إطلاق معرض «إفرست العقاري الدولي» بمشاريع تتجاوز 300 مليار دولار

أعلنت شركة افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات انهاء استعدادها لإطلاق معرض افرست العقاري الدولي في دورته الثامنة خلال الفترة من 2 أبريل وحتى 5 من الشهر نفسه في فندق الريجينسي بمشاركة 40 شركة تجمع مشاريع تقدر بحدود 100 مشروع بقيمة إجمالية تصل إلى 300 مليار دولار.

وأكد رئيس مجلس الإدارة في الشركة هشام عنبة في بيان صحافي ان المعرض يضم نخبة من الشركات العقارية المحلية والأجنبية التي ستقدم فرصا ومنتجات عقارية متنوعة تتناسب مع جميع المتطلبات، ذلك أن بعض الشركات ستقدم منتجات عقارية وسياحية متنوعة، فيما ستقدم شركات أخرى منتجات لشقق وفلل وبيوت في مختلف المناطق، مما يفسح المجال أمام تنوع الخيارات والاستثمارات وبالتالي تحقيق المزيد من المبيعات والصفقات.

هشام عنبة

وتابع «نظرا لأهمية المعارض وأثرها على الاقتصاد بصورة عامة ولأنها تعتبر احدى اهم وسائل الاتصال بين العرض والطلب، فتعتبر النافذة الاهم على النشاط الاقتصادي».

واشار عنبة إلى إن المعرض في دورته الحالية سيكون بحلة مميزة ويجمع شركات النخبة في عالم العقار والاستثمار والبناء والتطوير وبمشاريع تتركز في مصر بجميع المناطق منها 6 أكتوبر والشروق والمهندسين و التجمع الخامس وهليوبوليس الجديدة والمعادى والاسكندرية والساحل الشمالي وشرم الشيخ والعين السخنة، بالاضافة إلى مشروعات من تركيا وانجلترا والاردن.

ولفت عنبة إلى أن الشركة اتمت الاستعدادات كافة اللازمة لإقامة المعرض، وان الشركات المشاركة ستقدم عروض خاصة لزوار المعرض.

لتعزيز فرص العمل المشتركة في مجال الصيرفة الإسلامية

«بيت التمويل البحرين» و«ميثاق» يوقعان مذكرة تفاهم

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين ومجموعة ميثاق للصيرفة الإسلامية، الذراع الإسلامي لبنك مسقط عن توقيعهما مذكرة تفاهم، تهدف إلى تعزيز فرص العمل الإستثماري المشترك في قطاع الصيرفة الإسلامية والتي تشمل مجالات الخزانة، التمويل التجاري، بالإضافة إلى أسواق رأس المال «الصكوك والتمويل المجمع». وبالنسبة للعلاقة بين المؤسستين تضمنت المذكرة منتج السيولة اليومية «وصي» لبيتك - البحرين بوجه خاص.

ووقع المذكرة عبدالحكيم الخياط العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي - البحرين والسيد سليمان الحارثي مدير عام مجموعة ميثاق للصيرفة الإسلامية ببنك مسقط.

وبعد توقيع الإتفاقية، قام الطرفان بتوقيع إتفاقية إستثمار «وكالة قصيرة الأمد» والتي تعتبر منتج لإدارة السيولة أطلقه بيت التمويل الكويتي - البحرين.

وبهذه المناسبة، عبر عبدالحكيم الخياط وسليمان الحارثي عن سعادتهما بتوقيع هذه المذكرة التي تعتبر تتويجا للرغبة المشتركة من كلا الطرفين للعمل معاً وبحث آفاق استثمارية مشتركة في عدة مجالات من العمل المصرفي الإسلامي والتي ستساهم في خلق فرص إستثمارية جديدة.

وأبدى الخياط سروره بضم مجموعة ميثاق إلى قائمة شركاء بيتك - البحرين لتقديم خدمات ومنتجات متميزة، مشيرا إلى أن «بيتك - البحرين يسعد دائماً بالتعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية لما في ذلك من أهمية قصوى لتنمية حجم الأعمال الذي بات ضروريا في ظل المتطلبات المستقبلية لهذه الصناعة».

و أوضح الحارثي «إن سلطنة عُمان من المتوقع أن تشهد نموا كبيرا خلال السنوات المقبلة في مجال الصيرفة الإسلامية، لذا نجد أن دخولنا في شراكة مع بيتك - البحرين سيساعدنا على إستغلال الفرصة المؤاتية وتوسعة نطاق تغطيتنا، والأهم من ذلك، تعزيز موقع مجموعة ميثاق في العمل المصرفي الإسلامي».

وأضاف الحارثي «نحن سعداء لدخولنا في هذه الشراكة مع بيت التمويل الكويتي - البحرين الذي يعتبر من إحدى المؤسسات المالية المرموقة التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية. وسنعمل مع بيت التمويل الكويتي - البحرين على توفير منتجات تمويل إسلامية متنوعة مثل مجال الخزانة، والتمويل التجاري، وبالإضافة إلى خدمات أسواق رأس المال الإسلامية في سلطنة عُمان كالصكوك والقروض المشتركة على وجه الخصوص».

وأضاف «يتميز القطاع المصرفي الإسلامي بعُمان بالقوانين والتشريعات والشفافية. وتعمل مجموعة ميثاق على تعزيز وجودها في سلطنة عُمان عبر توسعة فروعها المنتشره في أنحاء السلطنة، وهي تقدم مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية».

وتعتبر مجموعة ميثاق للصيرفة الإسلامية هي أول مؤسسة مالية في سلطنة عُمان تحصل على ترخيص من البنك المركزي العُماني لطرح منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء. فمنذ إنطلاقتها في يناير 2013، أصبحت مجموعة ميثاق رائدة في الخدمات المالية المصرفية الإسلامية.

جانب من توقيع المذكرة